

تفسير السعدي

وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنُكُمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا

تفسير الآيتين 101 و102 : هاتان الآيتان أصل في رخصة القصر، وصلاة الخوف، يقول

تعالى: { وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ } أي: في السفر، وظاهر الآية [أنه] يقتضي الترخيص في

أي سفر كان ولو كان سفر معصية، كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وخالف في

ذلك الجمهور، وهم الأئمة الثلاثة وغيرهم، فلم يجوزوا الترخيص في سفر المعصية،

تضحيصا للآية بالمعنى والمناسبة، فإن الرخصة سهولة من الله لعباده إذا سافروا أن يقصروا

ويفطروا، والعاصي بسفره لا يناسب حاله التخفيف. قوله: { فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ } أي: لا حرج ولا إثم عليكم في ذلك، ولا ينافي ذلك كون القصر

هو الأفضل، لأن نفي الحرج إزالة بعض الوهم الواقع في كثير من النفوس، بل ولا ينافي

الوجوب كما تقدم ذلك في سورة البقرة في قوله: { إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ }

إلى آخر الآية. وإزالة الوهم في هذا الموضع ظاهرة، لأن الصلاة قد تقرر عند المسلمين

وجوبها على هذه الصفة التامة، ولا يزيل هذا عن نفوس أكثرهم إلا بذكر ما ينافيها. ويدل

على أفضلية القصر على الإتمام أمان: أحدهما: ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم على

القصر في جميع أسفاره. والثاني: أن هذا من باب التوسيعة والترخيص والرحمة بالعباد،

والله تعالى يحب أن تؤتي رخصه كما يكره أن تؤتي معصيته. قوله: {أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ

الصَّلَاةِ} ولم يقل أن تقصروا الصلاة فيه فائدتان: إحداهما: أنه لو قال أن تقصروا الصلاة

لكان القصر غير منضبط بحد من الحدود، فربما ظن أنه لو قصر معظم الصلاة وجعلها

ركعة واحدة لأجزاء، فإتى أنه بقوله: {مِنَ الصَّلَاةِ} ليدل ذلك على أن القصر محدود

مضبوط، مرجوع فيه إلى ما تقرر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. الثانية: أن {

من } تفيد التبعيض ليدل أن القصر لبعض الصلوات المفروضات لا جميعها، فإن

الفجر والمغرب لا يقتصران وإنما الذي يقصر الصلاة الرباعية من أربع إلى ركعتين. فإذا

تقرر أن القصر في السفر رخصة، فاعلم أن المفسرين قد اختلفوا في هذا القيد، وهو قوله: {

إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْتَنِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا} الذي يدل ظاهره أن القصر لا يجوز إلا بوجود

الأمرين كليهما، السفر مع الخوف. ويرجع حاصل اختلافهم إلى أنه هل المراد بقوله: {

أَنْ تَقْصُرُوا } قصر العدد فقط؟ أو قصر العدد والصفة؟ فالإشكال إنما يكون على الوجه

الأول. وقد أشكل هذا على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حتى سأله

عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ما لنا نقصر الصلاة وقد أمننا؟ أي:

والله يقول: { إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنُكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا } فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"صدقه تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته" أو كما قال. فعلى هذا يكون هذا القيد أتي

به نظرا لغالب الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عليها، فإن غالبا

أسفاره أسفار جهاد. وفيه فائدة أخرى وهي بيان الحكمة والمصلحة في مشروعية رخصة

القصر، فيبيّن في هذه الآية أنه ما يتصور من المشقة المناسبة للرخصة، وهي اجتماع

السفر والخوف، ولا يستلزم ذلك أن لا يقصر مع السفر وحده، الذي هو مظنة المشقة.

وأما على الوجه الثاني، وهو أن المراد بالقصر: قصر العدد والصفة فإن القيد على بابه، فإذا

وجد السفر والخوف، جاز قصر العدد، وقصر الصفة، وإذا وجد السفر وحده جاز قصر

العدد فقط، أو الخوف وحده جاز قصر الصفة. ولذلك أتي بصفة صلاة الخوف بعدها

بقوله: { وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقْمِتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ } أي: صليت بهم صلاة تقييمها وتتم ما يجب

فيها ويلزم، فعلمهم ما ينبغي لك ولهم فعله. ثم فسّر ذلك بقوله: { فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ }

أي: وطائفة قائمة بإزاء العدو كما يدل على ذلك ما يأتي: { إِذَا سَجَدُوا } أي: الذين معك

أي: أكملوا صلاتهم وعبر عن الصلاة بالسجود ليدل على فضل السجود، وأنه ركن من

أركانها، بل هو أعظم أركانها. { فَلَيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلِّوَا } وهم

الطائفة الذين قاموا إزاء العدو { فَلَيَصَلُّوا مَعَكَ } ودل ذلك على أن الإمام يبقى بعد انصراف

الطائفة الأولى متظرا للطائفة الثانية، فإذا حضروا صلى بهم ما بقي من صلاته ثم جلس

يتظرون حتى يكملوا صلاتهم، ثم يسلم بهم وهذا أحد الوجوه في صلاة الخوف. فإنها

صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة كلها جائزة، وهذه الآية تدل على

أن صلاة الجماعة فرض عين من وجهين: أحدهما: أن الله تعالى أمر بها في هذه الحالة

الشديدة، وقت اشتداد الخوف من الأعداء وحدر مهاجمتهم، فإذا أوجبها في هذه الحالة

الشديدة فإيجابها في حالة الطمأنينة والأمن من باب أولى وأحرى. والثاني: أن المصلين

صلاة الخوف يتربون فيها كثيرا من الشروط واللازم، ويعفى فيها عن كثير من الأفعال

المبطلة في غيرها، وما ذاك إلا لتأكد وجوب الجماعة، لأنه لا تعارض بين واجب

ومستحب، فلولا وجوب الجماعة لم ترك هذه الأمور الالزمة لأجلها. وتدل الآية الكريمة

على أن الأولى والأفضل أن يصلوا يامام واحد. ولو تضمن ذلك الإخلال بشيء لا يدخل به

لو صلوها بعده أئمة، وذلك لأجل اجتماع كلمة المسلمين واتفاقهم وعدم تفرق كلمتهم،

وليكون ذلك أوقع هيبة في قلوب أعدائهم، وأمر تعالى بأخذ السلاح والحدر في صلاة

الخوف، وهذا وإن كان فيه حرفة واستعجال عن بعض أحوال الصلاة فإن فيه مصلحة

راجحة وهو الجمع بين الصلاة والجهاد، والحدر من الأعداء الحريصين غاية الحرص على

الإيقاع بال المسلمين والميل عليهم وعلى أمتعتهم، ولهذا قال تعالى: { وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ

تَغْفِلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتَعِتُكُمْ فَيَمْلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً } ثم إن الله عذر من له عذر

من مرض أو مطر أن يضع سلاحه، ولكن مع أخذ الحدر فقال: { وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ

كَانَ بِكُمْ أَذْى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتِكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ

أَعَدَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا } ومن العذاب المهين ما أمر الله به حزبه المؤمنين وأنصار دينه

الموحدين من قتلهم وقتالهم حينما ثقفوهم، ويأخذوهم ويحصروهم، ويقدعوا لهم كل

مرصد، ويحذروهم في جميع الأحوال، ولا يغفلوا عنهم، خشية أن ينال الكفار بعض

مطلوبهم فيهم. فَاللَّهُ أَعْظَمُ حَمْدًا وَثَنَاءً عَلَى مَا مَنَّ بِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَأَيَّدَهُمْ بِمَعْنَتِهِ

وتعاليمه التي لو سلكوها على وجه الكمال لم تهزم لهم راية، ولم يظهر عليهم عدو في وقت

من الأوقات. وفي قوله: {فَإِذَا سَجَدُوا فَلَيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ} يدل على أن هذه الطائفة

تكمل جميع صلاتها قبل ذهابهم إلى موضع الحرسين. وأن الرسول صلى الله عليه وسلم

يثبت متضطرا للطائفة الأخرى قبل السلام، لأنه أولاً ذكر أن الطائفة تقوم معه، فأخبر عن

مصاحبيهم له. ثم أضاف الفعل بعد إليهم دون الرسول، فدل ذلك على ما ذكرناه. وفي

قوله: {وَلَتَأْتِ طِائِفَةً أُخْرَى لَمْ يُصَلِّوَا فَلَيَصُلِّوَا مَعَكَ} دليل على أن الطائفة الأولى قد

صلوا، وأن جميع صلاة الطائفة الثانية تكون مع الإمام حقيقة في ركعتهم الأولى، وحكمها

في ركعتهم الأخيرة، فيستلزم ذلك انتظار الإمام إياهم حتى يكملوا صلاتهم، ثم يسلم بهم،

وهذا ظاهر للمتأمل.